

218388 - هل يجوز للمرأة ليس البنطال ؟

السؤال

هل البنطال حقاً لباس رجالٍ ولا يجوز للمرأة لبسه ؟
وهل هناك لباس أو شيء مشابه اختص به الرجال دون النساء ، ولكنه تغير وأصبح مباحاً في حق الجميع ؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

لبس المرأة للبنطال ، من غير جلباب يستره ، خارج بيتها ، أو بحيث يراها رجل أجنبي عنها : محرم ؛ لما فيه من التبرج بالزينة ، ؛ لأنه لا يستر عورتها الستر الشرعي المطلوب ، بل يظهر مفاتنها ، ويفصل أعضاءها تفصيلاً دقيقاً ، وكل ذلك معلوم التحرير .
ثم هو أيضاً مخالف لما جرت عليه نساء المؤمنات في لباسهن ، مشابه للبس الكافرات ، وأهل الفسق والمجون .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ”البنطلون : يصف حجم رجل المرأة ، وكذلك بطنها وخصورها ، فلابسته تدخل تحت الحديث الصحيح : (صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسبيات عاريات مأيلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا) ”. انتهى ، والحديث رواه مسلم (2128).

ومهما كان البنطال واسعاً فضفاضاً، فهو لا يخلو من تفصيل وتحجيم لأعضاء المرأة.

قال الشيخ ابن عثيمين : " حتى وإن كان واسعاً فضفاضاً ، لأن تميز رجل عن رجل يكون به شيء من عدم الستر " .
انتهى ، باختصار يسير ، من "مجموع فتاوى ورسائل العثيمين" (12/285).

وقال علماء "اللجنة الدائمة للإفتاء":

”يجب على المرأة أن تتحجب عن الأجانب الحجاب الشرعي دون لبس الزينة ، فإن خروجها بملابس الزينة والفتنة لا يجوز ولو كانت متحجبة في الظاهر ، ومن ذلك لبس السروال ، أو البنطلون ، بدل الثوب الساتر“ انتهى من ”فتاوي اللجنة“ (174/17).

ثانیا:

لا حرج على المرأة أن تلبس "بنطالاً نسائياً" ، يعتاد النساء لبس مثله ، إذا لم يطلع عليها أحد من الأجانب ، وإنما تلبسه خالية مع نفسها ، أو لزوجها ، غير أنه ينبغي عليها أن تتحفظ من الظهور ببنطالها أمام محارمها ، سوى الزوج ، لما يخشى منه من الفتنة ، وتحديد العورة ، وعدم كمال التستر ، كما هو معلوم مشاهد .

وتتأكد الرخصة في لبس المرأة للبنطال : إذا كانت تلبسه تحت جلبابها ؛ فإن هذا أكمل في الستر ، وهو أمر معتاد لحرائر النساء في كثير من البلدان ، وتتأكد الحاجة إلى مثل ذلك كثيرا ، كما لو كانت تخشى أن ينكشف جلبابها ، أو تصعد إلى مكان مرتفع ، ونحو ذلك .

قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمة الله : ”إذا لبست المرأة البنطلون وفوقه ملابس سابقة ، فلا تشبه فيه بالرجال ، ما دامت تلبسه أسفل ملابسها ” .

انتهى من ”فتاوی الشیخ عبد الرزاق عفيفي ” (ص 573) .

ثالثاً :

وأما كون الرجل يلبس البنطال : فلا يعني ذلك تحريم لبسه على النساء ؛ فإنما يحرم على المرأة أن تلبس اللبس الخاص بالرجال ، وهكذا يحرم على الرجال ، وإنما ما اعتيد لبسه لهما ، فلا يحرم على أي منهما ، ما لم يختص به .

ومثل ذلك : لو كان بنطال الرجال له هيئة ، تختلف عما تلبسه النساء ، في الموضع الذي يرخص لهن في لبسه .

فقد روى أبو داود (4089) وغيره ، عن أبي هريرة قال : ”لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلِ يَلْبِسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ تَلْبِسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ ” وصححه الألباني في ”مشكاة المصايخ ” برقم (4469) .

فإن إضافة اللبسة إلى المرأة أو الرجل : تدل على الاختصاص بها ؛ وإنما فلو كانت شائعة في الجنسين : لم يقل إنها لبسة المرأة ، أو لبسة الرجل .

قال المناوي رحمة الله :

”فيه كما قال النووي حرمة تشبه الرجال بالنساء وعكسه لأنه إذا حرم في اللباس ففي الحركات والسكنات والتصنع بالأعضاء والأصوات أولى بالذم والقبح فيحرم على الرجال التشبه بالنساء وعكسه في لباس اختصاصه بالمشبه بل يفسق فاعله للوعيد عليه باللعنة ” .

انتهى من ”فيض القدير ” (5/269) .

رابعاً :

مما ينبغي أن يعلم أن باب ”التشبه ” ، سواء كان تشبهها المرأة بالرجل ، أو العكس ، أو التشبه بالكافر : ليس هو أمرا ثابتًا لا يختلف ولا يتغير ؛ بل هو أمر يتفاوت بتفاوت المكان ، والزمان ؛ فربما كان لباسا معينا ، أو هيئة ، أو فعلا : تشبهها في بلد ، وليس كذلك في بلد آخر ، وربما كان تشبهها في زمن ، ثم يزول ذلك بتغير عادات الناس ، على مر الزمان .

وقد ترجم البخاري في صحيحه : باب : المُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ .

ثم روى فيه (5546) حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : ”لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ ” .

قال الحافظ ابن حجر رحمة الله :

”أَيُّ ذِمَّةُ الْفَرِيقَيْنِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْلُّغْنَ الْمَذْكُورُ فِي الْخَبَرِ ، قَالَ الطَّبَرِيُّ الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّشْبِهُ بِالنِّسَاءِ فِي الْلَّبَاسِ وَالرِّئَةِ الَّتِي تَخْتَصُ بِالنِّسَاءِ وَلَا العَكْسُ ، قُلْتَ : وَكَذَا فِي الْكَلَامِ وَالْمَشْيِ ، فَأَمَّا هَيْئَةُ الْلَّبَاسِ فَتَخْتَلِفُ بِالْخِتَالِفِ عَادَةً كُلُّ بَلَدٍ ، فَرُبَّ قَوْمٍ لَا يَقْتَرِئُ زَيْنَسَائِهِمْ مِنْ رِجَالِهِمْ فِي الْلَّبَسِ ، لَكِنْ يَمْتَأْرُ النِّسَاءُ بِالْحِتَاجَةِ وَالْإِسْتِئْارِ ” .

انتهى من ”فتح الباري ” (10/332) .

ونظير ذلك أيضاً، في مسألة تغير "التشبه" بتغير الزمان والمكان: أن العلماء كانوا يفتون بتحريم لبس "الطيسان" [نوع من الثياب] لأنّه من ألبسه اليهود، فلما عمّ لبسه بين المسلمين صار مباحاً لزوال علة التشبه.

قال الحافظ ابن حجر: "وَإِنَّمَا يَصْلُحُ الْإِسْتِدَالُ بِقَصَّةِ الْيَهُودِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَكُونُ الطَّيَا لِسَةً مِنْ شِعَارِهِمْ، وَقَدْ إِرْتَقَعَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ، فَصَارَ دَاخِلًا فِي عُمُومِ الْمُبَاحِ".
انتهى من "فتح الباري" (10/285).

وقال أيضاً، عن المياثر الحمر [وهي أغطية كانت تجعل على سرج الفرس، وكانت تصنع من حرير] التي جاءَ النَّهْيُ عَنْهَا، قال: "وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ حَرِيرٍ، فَالنَّهْيُ فِيهَا لِلرَّجُرِ عَنِ التَّشْبِهِ بِالْأَعْاجِمِ...، لِكِنْ كَانَ ذَلِكَ شِعَارِهِمْ حِينَئِذٍ وَهُمْ كُفَّارٌ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَصِرْ الْأَنْ يُخْتَصُ بِشِعَارِهِمْ، زَالَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَتَرَوْلُ الْكَرَاهَةِ" انتهى من "فتح الباري" (10/319).

والمقصود: أن التشبه بالكافر أو الرجال لا يكون إلا فيما هو من خصائصهم، بحيث إذا رأى الفاعل لذلك الفعل لظن أنه منهم، أما الفعل المشترك، فلا يصح أن يقال: إن فعله يُعد من التشبه الممنوع.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: "أما ما انتشر بين المسلمين وصار لا يتميز به الكفار فإنه لا يكون تشبيهاً، فلا يكون حراماً من أجل أنه تشبيه".

انتهى من "فتاوي العقيدة" (ص 245).
وفي "فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء" (24/40): "ولبس البنطلون ليس خاصاً بالكافر" انتهى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"ثُمَّ إِنَّهُ هَذَا لَنْ يَسِّرَ لِلْسَّمِيرِ فَلَوْ لَيْسَتِ الْمَرْأَةُ سَرَاوِيلَ أَوْ خُفْفَا وَاسِعًا صُلْبًا كَالْمُوْقِ وَتَدَلِّي فَوْقَهُ الْجِلْبَابُ بِحَيْثُ لَا يَظْهُرُ حَجْمُ الْقَدْمِ لَكَانَ هَذَا مُحَصَّلًا لِلْمَقْصُودِ بِخَلَافِ الْحُكْمِ الَّذِي يُبَدِّي حَجْمَ الْقَدْمِ؛ فَإِنَّهُ هَذَا مِنْ لِيَاسِ الرِّجَالِ. وَكَذِلِكَ الْمَرْأَةُ: لَوْ لَيْسَتِ جُبَّةً وَفَرْوَةً لِحَاجِبَتِهِ إِلَى ذَلِكَ إِلَى دَفْعِ الْبَزْدِ، لَمْ تَثْنَهُ عَنِ ذَلِكَ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ يَكُنْ النِّسَاءُ يَلْبِسْنَ الْفَرَاءَ؟"

فَلَئِنْ: إِنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالْحَاجَةِ؛ فَالْبِلَادُ الْبَارِدَةُ يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى غِلَظِ الْكَسْوَةِ وَكُوْنِهَا مُدَفَّنَةً، وَإِنْ لَمْ يُحْتَاجْ إِلَى ذَلِكَ فِي الْبِلَادِ الْحَارَةِ. فَالْفَارِقُ بَيْنَ لِيَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ يَعُودُ إِلَى مَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ، وَهُوَ مَا يُنَاسِبُ مَا يُؤْمِرُ بِهِ الرِّجَالُ وَمَا تُؤْمِرُ بِهِ النِّسَاءُ. فَالنِّسَاءُ مَأْمُورَاتٍ بِالْإِسْتِئْنَارِ وَالْإِحْتِجَابِ، دُونَ التَّبَرِّجِ وَالظُّهُورِ.."

ثم قال:

"وَأَصْلُهُ هَذَا: أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الشَّارِعَ لَهُ مَقْصُودَانِ:

أَحَدُهُمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَالثَّانِي اخْتِيَاجُ النِّسَاءِ.

فَلَوْ كَانَ مَقْصُودُهُ مُجَرَّدَ الْفَرْقِ لَحَصَلَ ذَلِكَ بِأَيِّ وَجْهٍ حَصَلَ بِهِ الْإِخْتِلَافُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُ ذَلِكَ..

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَبُدُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ لِيَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَرْقٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ الرِّجَالُ عَنِ النِّسَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ لِيَاسُ النِّسَاءِ فِيهِ مِنْ الْإِسْتِئْنَارِ وَالْإِحْتِجَابِ مَا يُحَصِّلُ مَقْصُودَ ذَلِكَ: ظَهَرَ أَصْلُهُ هَذَا الْبَابُ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْبَابَ إِذَا كَانَ غَالِبُهُ لِبَسُ الرِّجَالِ نَهَيَتْ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرًا

كالفراجي التي جرث عادةً بعض البلاد أن يلبسها الرجال دون النساء، والتهي عن مثل هذا بـتغيير العادات .
وأما ما كان الفرق عائداً إلى نفس الستر: فهذا يُؤمِّرُ به النساء بما كان أستر، ولو قدر أن الفرق يحصل بدون ذلك .
فإذا اجتمع في اللباس قلة الستر والمشابهة نهي عنهم من الوجهين . وأَللَّهُ أَعْلَمُ ” .
انتهى من ”مجموع الفتاوى“ (22/148) وما بعدها .

والله أعلم .